دور الثقافة القانونية فى تحقيق الأمن الاجتماعى لدى طلاب الجامعة

إعداد

همت فرج

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية

مستخلص البحث:

تهدف جميع الدول اليوم إلى تحقيق مزيد من مظاهر الأمن فى بيئتها الاجتماعية وفى علاقات الناس بعضهم ببعض؛ تفادياً لما يطرأ على المجتمعات من مفاجأت تخل باستقرارها وأمنها, وتؤثر فى حاضرها ومستقبلها, وتأتى أهمية الأمن الاجتماعى فى أنه أحد المقومات المحورية لاستقرار أى مجتمع, والأمن الاجتماعى حتى وإن كان فى صورته العامة يعتبر مسئولية خاصة بالدولة, إلا أنه يعتبر مسئولية اجتماعية تقع على عاتق الأفراد أيضًا؛ إذ إن ارتفاع الحس الأمنى عند الأفراد من شأنه أن يضمن الاستقرار الحياتى للمواطن, بالإضافة إلى أن مسئولية تحقيق الأمن الاجتماعى تتمثل فى التزام الأفراد بالقيم الاجتماعية والأنظمة والقوانين, والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة, كذلك الأجهزة الحكومية تظهر مسئوليتها من خلال تمكين الأفراد من المشاركة السياسية والإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية, والحزم فى تنفيذ القانون, وتعريف كل فرد بحقوقه وكذلك بواجباته، بصورة تضمن عدم ضياع حقوق أى منهم. ويهدف البحث الحالى إلى التعرف على دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تحقيق الأمن الاجتماعى, ثم وضع تصور مقترح لتفعيل متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى.

الكلمات المفتاحية: الثقافة القانونية للقوانين المنظمة للعمل, الأمن الاجتماعى.

The role of legal culture associated with the laws regulating work in achieving social security "Suggested Perception"

Abstract:

Today, all countries aim to achieve more manifestations of security in their social environment and in people's relations with each other, in order to avoid surprises that might affect societies' stability and security, and affect their present and future, Even if in its general form it is considered a special responsibility of the state, but it is considered a social responsibility that falls on the shoulders of the individuals as well, as the increased sense of security among the individuals would ensure the life stability of the citizen, in addition to the fact that the responsibility for achieving social security is represented by the social commitment, The regulations and laws, and the preservation of public and private property, as well as government agencies demonstrate their responsibility by enabling individuals to participate in political and economic and social development, and to be firm in implementing the law, and to inform each individual of his rights as well as his duties, in a manner that ensures that the rights of any of them are not lost. The current research aims to identify the role of legal culture associated with the laws regulating work in achieving social security, and then develop a proposed scenario to activate the requirements of achieving social security.

Keyword: The legal culture of the laws regulating work, social security.

مقدمة:

تهدف جميع الدول اليوم إلى تحقيق مزيد من مظاهر الأمن فى بيئتها الاجتماعية وفى علاقات الناس بعضهم ببعض, فالأمن هو شعور وهاجس قديم قدم الإنسان نفسه وجد معه لمواجهة الوحدة والخوف, فكان هاجس الإنسان حماية نفسه, ومن هنا فإن بداية مفهوم الأمن كان مفهومًا ذاتيًا يعتمد على حماية الإنسان لنفسه من الأخطار البيئية والبشرية التى يتعرض لها, الأمر الذى دفعه إلى الاستئناس والعيش مع الآخرين للقضاء على الوحدة لإدراكه أن الاتحاد قوة لمواجهة الخوف والخطر.

وتأتى أهمية الأمن الاجتماعى فى أنه إحدى المقومات المحورية لاستقرار أى مجتمع والأمن الاجتماعى حتى وإن كان فى صورته العامة يعتبر مسئولية خاصة بالدولة, إلا أنه يعتبر مسئولية اجتماعية تقع على عاتق الأفراد أيضًا؛ إذ إن ارتفاع الحس الأمنى عند الأفراد من شأنه أن يضمن الاستقرار الحياتى للمواطن, بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة فى مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه, كما تعد عاملًا ضروريًا لحفظ توازنه الاجتماعى داخل المجتمع, فالأمن الاجتماعى هدف مشروع وغاية منشودة؛ لأنه الخطوة لكل تنمية والأساس لكل استقرار. **(الزعبى, 2018: 25)**

وعليه, فقد تزايد مفهوم الثقافة القانونية, وتزايد الاهتمام به على المستوى الدولى والرغبة المتزايدة لتحقيقها, ووجود أسباب عديدة تدعو المؤسسات والجامعات إلى زيادة الاهتمام بالعمل على تنمية الثقافة القانونية فى الجامعات وتجعل من تحقيقها خدمة وواجباً وطنيًا وعلمياً ومن أهم هذه الأسباب هى: غياب الأمن فى المجتمع المصرى وهذا ما أشار إليه **التقرير الاجتماعى المصرى" المجلد الثانى"** أن هناك نسبة من الشباب تبلغ نسبتهم 4,7% من عينة البحث رأت أن أهم المشكلات فى مصر هى المشكلات الخاصة بالفساد والرشوة فى المؤسسات الحكومية, وغياب الحرية وحقوق الانسان, وانعدام الأمن وانتشار الجرائم والبلطجة.**(صالح وآخرون, 2013: 57)**

بالإضافة إلى أن مسئولية تحقيق الأمن الاجتماعى تتمثل فى التزام الأفراد بالقيم الاجتماعية والأنظمة والقوانين, والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة, كذلك الأجهزة الحكومية تظهر مسئوليتها من خلال تمكين الأفراد من المشاركة السياسية, والإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية, والحزم فى تنفيذ القانون, وتعريف كل فرد بحقوقه وكذلك

بواجباته، بصورة تضمن عدم ضياع حقوق أى منهم.

لذا جاء البحث الحالى هادفًا لمعرفة دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تحقيق الأمن الاجتماعى, ثم وضع تصور مقترح لتفعيل متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى, ومن هنا تتحدد أبعاد مشكلة البحث فيما يلى:

مشكلة البحث:

تبلورت مشكلة البحث الحالى فى التساؤلات التالية:

1- ما الإطار المفاهيمى للأمن الاجتماعى؟

2- ما علاقة الثقافة القانونية بتحقيق الأمن الاجتماعى لدى طلاب الجامعة؟

3- ما التصور المقترح لتفعيل متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى؟

أهمية البحث:

- الأمن الاجتماعى ضرورة ملحة لاشباع احتياجات الأفراد مثل: الحاجة إلى الألفة والطمأنينة والسكينة, ولا يتحقق ذلك إلا بالأمن.

- تحقيق الأمن الاجتماعى يؤدى إلى إعداد الأفراد لممارسة أدوارهم فى تحقيق الضبط الاجتماعى, مما يساعدهم على فهم طبيعة النظام الثقافى, ويؤدى إلى تكيف الأفراد وتفاعلهم مع النظم والمعايير السائدة فى المجتمع.

- يحقق الأمن الاجتماعى للفرد الحماية والتمكين؛ حيث تقى الحماية الأفراد من شر المخاطر التى تحدق بهم, بينما تساعد استراتيجية التمكين الأفراد على بناء قدراتهم وإمكاناتهم والمشاركة الكلية فى عملية اتخاذ القرار.

- يساعد الأمن الاجتماعى على بناء أنظمة توفر للأفراد اللبِنات الرئيسة للبقاء والاستمرارية فى الحياة والمحافظة على كرامتهم وعدم تعريض حياتهم للأذى والخطر.

مصطلحات البحث:

1-قانون العمل:

يقصد به " مجموعة القواعد التى تُطبق على العلاقات الفردية والجماعية الناشئة بين العاملين وأصحاب العمل تحت إشرافهم وسلطتهم بمناسبة أداء العمل, بمقابل أجر".

(الطاس, 2018: 4)

2- الثقافة القانونية للقوانين المنظمة العمل:

تعرف إجرائيًا بأنها " اكتساب الطلاب جملة التشريعات والإجراءات التى تهدف بشكل مباشر إلى إيجاد سبل للتفاهم بين كل من المسئولين عن التوظيف فى المؤسسات المختلفة وبين المتقدمين للوظائف والعاملين فيها؛ بحيث يضمن ذلك تعريف هذه الأطراف بحقوقهم وواجباتهم، بصورة تضمن عدم ضياع حقوق أى منهم".

3- مفهوم الأمن الاجتماعى:

يعرف الأمن الاجتماعى بأنه معيارًا لضبط الحد الأدنى من الأمن وآلية للكشف عن التهديدات الوجودية للقيم الحيوية للدول والأفراد سواء كانت مرتبطة بحياتهم الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو البيئية. (***Krause,2005: 33***)

منهج البحث:

اقتضى البحث استخدام المنهج الوصفى القائم على وصف البيانات وتحليلها وتفسيرها حيث إنه ساعد فى الكشف عن دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تحقيق الأمن الاجتماعى.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالى على التعرف على دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تحقيق الأمن الاجتماعى, ووضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور.

محاور البحث:

- الإطار المفاهيمى للأمن الاجتماعى.
- علاقة الثقافة القانونية بتحقيق الأمن الاجتماعى لدى طلاب الجامعة.
- التصور المقترح لتفعيل متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى.

محـــاور البحث:

المحور الأول: الإطار المفاهيمى للأمن الاجتماعى.

1- <u>مفهوم الأمن إصطلاحاً</u>:

هو حالة الاطمئنان التى يشعر بها أفراد المجتمع الناتجة عن إسهام مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى تفعيل جميع الاستراتيجيات, والإمكانيات والممارسات التى تحقق للفرد

الشعـور بعدم الخوف فى حاضـره ومستقبله, وتسعى إلى حماية دينـه, ونفسـه, وعقلـه, ومالـه, وعرضـه, وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته فى المجتمع, وتتيح له المشاركة الإيجابية المجتمعية.(**الجعفرى,2015: 162)**

2- مفهوم الأمن الاجتماعى:

عرف الأمن الاجتماعى بأنه حالة من الأمن ارتبطت بكافة مقومات البنيـة الاجتماعية لحيـاة الدول وأفرادها وما تتعرض لها من تأثيرات وتهديدات داخلية وخارجية ويشمل كل النواحى الحياتية التى تهم الإنسان المعاصر, بدءًا من شعوره بالاكتفاء المعيشـى والاستقرار الاقتصـادى إلى الاستقرار الشخصى فى محيطـه الأسرى وبيئته الخارجية. ***(Corinne & Others,2011:13)***

كما أكد ***(الخاقنى,2007: 4)*** أن الأمن الاجتماعى هو معنى متكامل فى حياة الإنسان, فلا يتوفر الأمن للإنسان بمجرد ضمان أمنه على حياته فحسب, فهو كذلك يحتاج إلى الأمن على عقيدته وعلى هويته الثقافيـة وعلى مـوارد حياته المادية, فالشعوب والدول تحتاج بجانب أمنها الخارجى ضمان أمنها السياسى والاجتماعى والاقتصـادى والدينى والثقافى.

كما أشار ***(إبراهيم,2011: 2118)*** إلى أن الأمن الاجتماعى يشمل كل الإجـراءات والبرامج والخطط السياسية والاجتماعية الهادفـة لتأمين الخدمات الأساسية للإنسان, وتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص فى المجتمع بالرعاية اللازمة, وتوفـر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراتـه وأقصى قدر من الرفاهيـة فى إطار من الحريـة السياسيـة والعدالـة الاجتماعية من أجل تحقيق مقومات الحياة الإنسانية.

3- مستويـات الأمـن الاجتماعـى:

تعددت مستويات الأمن الاجتماعى, وتمثلت فى أربعة مستويات هى: المستوى الفردى والجماعى, الوطنـى والاقليمـى والقومـى, الداخلـى والخارجى, والأمـن النوعـى والخارجـى, والتى اتضحت فيما يلى (**الخليفى,2007: 12), (Morgan,2002: 58):**

أ- الأمن الفردى Individual security:

ويقصد به تأمين الفـرد ضد أى مخاطـر وتهديدات اجتماعيـة يتعرض لها فى منزلـه ووظيفتـه ومجتمعـه, أو تهدد قيمـه وهويتـه وثوابت شخصيته الوطنيـة وضرورة حمايتـه واحترام حقوقـه وسلامتـه الشخصية.

ب- الأمن الجماعى Collective security:

وهو أمـــن الأمة باعتبارها وحدة واحـدة, وذلك عن طـــريق توفـير الحماية الكاملـة لحقوق الوطـن ومصالحة الجماعية المشتركة والتى تتمثل فى وحدة المجتمع الدينية القيميـة والاجتماعية والثقافيـة والفكرية.

جـ- الأمن الوطنى Homeland Security:

ويقصد به أمن الدولة والمجتمع ضد الأخطار التى تهددها داخليًا وخارجيًا, وقدرتها على الـدفاع عن استقلالها السياسى واستقرارهـا الداخلى, وتأمين مصالـح الوطن وتهيئـة الظروف المناسبة لتنميته اقتصاديـاً واجتماعيًا.

د- الأمن الاقليمى Regional security:

هو الأمن الذى ينتج عن اتفاق مجموعـة من الدول التى تقع فى نطـاق منطقة جغرافية معينة, من أجل تحقيق التكامل والاندماج والتعاون فى المجالات المختلفة, خاصةً الاقتصادية والتنموية.

هـ- الأمن القومى National Security:

يقصد به أمن الأمة الكبيرة التى تمثل كيانًا فكريًا وثقافيًا ودينيًا وعرقيًا واحـدًا, وهو يعنى تلك الحالـة التى تكون فيها الأمة فى كيانها الذاتى وقوميتها المستقلة بعيدة عن تسلط أو تهديد أى قوة خارجية.

و- الأمن الداخلى Internal security:

هو تحقيق الاستقرار والاطمئنـان للدولـة فى شأنهـا الداخلـى على نحو يحقـق السلامـة والحمايـة للمصلحة العامة والخاصة فيهـا, وهو يشمل كل مكونـات الأمـن الفردى والجمـاعى, فهو صيانـة النظـام وتوطيده, وأمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها, ومصالحها التى يقوم عليهـا مجدهـا, وتتحقق قدرتهـا علـى ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسياسية.

ز- الأمن الخارجى External security:

يعنى الاستقرار والاطمئنان للدولة فى شئونها الخارجية, أى علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية, ويقتضى ذلك سلامة وصيانة مصالح الدولـة, وصيانة أراضـى البلاد وحدودها, ومن تـلك المصالح مصلحتها فى الاستقلال, والوحـدة وسلامة قدراتها

الدفاعيـــة والاقتصادية وحماية مقومات وجـــودها وأســـباب قوتها.

ح- **الأمن الموضوعى Objective security :**

هو صور الأمن التى تم ذكرها سالفًا, مما يعنى امتداد الأمن الموضوعى لكل جـوانب الحـياة الماديـة والمعنويـــة.

ط- **الأمن النوعى Qualitative security :**

هو نوع محدد كالأمـــن الصناعـى, أو الأمـــن الغذائـى, أو الأمـــن الفكـرى, أو الأمـــن الثقافـى.

3- مقومات الأمن الاجتماعى:

أشار ***(القزوينى, 2007: 10- 16),(عمارة,2009: 64-76)*** إلـى مقومات الأمـن الاجتماعـى التى تعتبر الأسس التى ينشأ منها الأمـن فى مختلف المناحى, والتـى هى بحاجة كـل إنسـان وهذه المقومات تتمثل فى:

- **سيادة القانـون:** عندمـا يسود القانـــون تطمئن النفـوس ويشعر كل فرد فى المجتمع بأنـه فـى مأمن مـن أى متجاوز يتطـاول على مالـــه أو حياتـه أو عياله, فهيبـة القانـــون تســـتثير فى النفـوس التى تريد الـــشر بالآخرين مخاوف نيل العقاب جراء أى تجاوز على حق الآخرين.

- **التعـــايـش:** لابد من بناء قواعد سليمـة للعلاقـــة بين أفراد المجتمع تقـوم على أسس من القيم الإنسانية تدفعهم إلى الإندماج فى بوتقة واحدة وتخطى الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية, ويصبح الفرد منتميًا إلـــى المجتمع بدلًا من أن يكون منتميًا إلى ذاته, والتعايش بهذا المعنى له آثار أخلاقيـة اتضحت فى تحمل الآخرين وقبولهم.

- **التسامـــح ونبذ العنف:** ظاهـرة العنف أكثر ما تتفشى فى المجتمعات التى ينتشـر فيها الجهـل والتطـرف الذى أدى إلى سلب حقوق الآخـرين, وهـو من أخطر ما يواجهـه المجتمع ويسلب منه الأمـــن والاستقـرار.

- **التعـاون الاقتصـــادى:** أحد مكونات الأمن فى المجتمع, فعندما يكـون الناس متعـاونين فيما بينهم لبنـاء اقتصاد قوى تزدهر مؤسسات المجتمع ويستتب فيه الأمن.

- **الشعـور بالمسئوليـة:** الشعور بالمسئولية هو الزخـم الذى ينتج الطاقة الخلاقـة والتى بواسطتها تتمكن من تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– **المـواطنــة:** تنشأ من الانتماء إلى الوطن شعور لدى الفرد بأن وطنه هو بيته المسئول عن أمنـه واستقراره, وبدون هذا الانتماء يصبح الإنسان بلا هوية, وتنهـار بدونه الأسس والضوابط التى تقـوم عليها بناء الدولــة, فالانتماء مسألة ضرورة, وتنمية هذا الانتماء هو مسئوليــة تربوية ودينية ووطنية.

– **المشــاركـــة:** لا شك أن المجتمع القائم على مشاركة أكبر شريحة من أبناء الوطن بكل انتماءاتها له دور مباشر فى تنمية الأمن الاجتماعى, فالنظام الذى يقوم على مشاركــة الأغلبية المطلقة من أبناء الشعب ويوفر مستلزماتها فى العيش بكرامة ودون إقصاء هو الأقرب للاستقرار.

بناءً على ما سبق, يمكن القــول: إن الأسس التـــى نشأ منها الأمـــن الاجتماعــى متعددة, فالقيم الاجتماعية والأخلاقية التى نشأت بين أفراد المجتمع ساهمت فى تحقيق التعايش الإيجابى بينهم, كما أدت إلى زيادة شعور الأفراد بالانتماء إلى المجتمع ككل, وبالتالى الامتثال للقيم الإيجابية والأخلاقية مثل: نبــذ العنف, والتسامح, والمشاركة ,والشعور بالمسئولية, عملت على تكوين العلاقات السليمة بين أفراد المجتمع, وإزدهار مؤسسات المجتمع القائمة على مشاركة أبنائـه, وبالتالى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع فى ظل سيادة القانون الذى يحافظ على حقوق الأفراد, ويمنع التجاوزات والمخالفات القانونية, ومَن ثَم يتحقق الأمن الاجتماعى.

المحـور الثانى: علاقـة الثقافـة القانونيــة بتحقيق الأمـن الاجتماعــى لدى طلاب الجامعة.

1– تحقيق سيادة القانون:

تعتبر سيادة القانون هى " مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأفراد والمؤسسات والكيانات العامة والخاصــة, بما فى ذلك الدولة ذاتها, مسؤولين أمام قوانين صادرة علنًا, وتطبق على الجميع بالتساوى, ويُحتكم فى إطارها إلى قضاء مستقــل, وتتفق مع القواعـد والمعايير الدوليــة لحقوق الإنســان, ويقتضـى ذلك اتخاذ تدابير لكفالــة الالتزام بمبادئ سيادة القانــون, والمساواة أمام القانون, والمسئولية أمام القانون, والعـدل فى تطبيق القانــون, والفصل بين السلطــات, والمشاركــة فى صنع القرار, واليقين القانونــى, وتجنب التعسف, والشفافيــة الإجرائيــة والقانونية".**(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة,2019: 18)**

ولكى يتسنى لسيادة القانون أن توجد, فيجب أن يؤمن بها الأفراد وأن يمتثلوا لها, ويعتبرونها أمرًا بديهًا باعتبارها جزءًا ضروريًّا, وملائمًا, وقائمـًا من نظامهم السياسى–القانونــى

وهذا الاتجاه ليس قاعـدة قانونية فى حد ذاته, ولكنه تصور سياسى مشترك يصل إلى درجة المعتقد الثقافـى, وإذا ما تغلغل هذا المعتقد فى المجتمع, يمكن لسيادة القانون أن تستجيب سريعًا للتغيرات, وأن تمتد عبر الأجيال, وتصمد خلال الفترات التى يستخف فيها المسؤولون بسيادة القانون.**(مكاى,2015: 16)**

وعليه أضحى القانون يمثل الدعامة الرئيسة للتنظيم الاجتمـاعى فى المجتمعات الحديثةلأن القواعـد القانونية أصبحت فى المجتمعات المعاصرة هى الوسيلة التى يمكن للمنظمـات الاجتماعية من خلالها القـيام بوظائفها ومباشرة نشاطاتهـا وفاعليتها على نحو يضمن استقرار الجماعة وتلبـية مطالب واحتياجات أفرادهـا وهيئاتها, وذلك عن طريق وظيفتها الضابطة.**(سليم,1985: 79)**

بناءً على ما سبق, اتضح أن سيادة القانـون يمكـن دعمها من خلال معـرفة الأفراد للقواعـد القانونيـة الساريـة, والإيمان بها وتطبيقهـا تطبيقًا فعليـًا بما يتفـق مع النظام السيـاسى– القانونـى, الذى يلتزم بمبـادئ سيادة القانـون, واحترام حقوق الإنسـان, وهو ما يحافظ على المعتقد الثقافـى لأهمية القانـون فى الحفاظ على أمن الإنسان من ناحية, ومن ناحية أخـرى الحفاظ على أمن المجتمـع, فالقانـون هو الوسيلة الرسمية للضبط الاجتماعـى حيث إن القانـون شديد التكيف مع الأوضـاع المجتمعيـة المتغيرة, كما أن القانون يضع القواعـد التى تحـدد حقوق الفرد ووجباتـه تجـاه الآخرين, وكذلك العقوبات التى توقـع على من يخالف هـذه القواعـد, وبالتالى اتضحت قدرة القانون فى سيطرته على تصرفـات الأفراد, كما أنه ضرورة لا غنـى عنه فى استقرار المجتمـع وتنظيم العلاقات بين الأفراد؛ نظرًا لاشتقاق تلك القوانين من الأعراف والدين والقيـم المجتمعية, ومَن ثَم فإن القوانيـن المنظمة للعمل تعمل علـى تحقيق الضبط الاجتماعى داخل مؤسسات العمل.

وعليه, تستند فكرة الضبـط الاجتماعـى إلى أن الإنسـان لديه من الميول الفطـرية الأوليـة ما يرتبط بإشباع حاجاته الفردية بغض النظر عن توافقها أو عدم توافقهـا مع المصلحة العامة ونظم الحيـاة المختلفـة, ولكن المصلحة الاجتماعية تتعارض مع المصلحة الفردية وتعلو عليها, ويهـدف الضبط الاجتماعى بأساليبـه المختلفة إلى أن تطبيع الإنسان إجتماعيًّا وتنمية الميول والاتجاهات الإيجابية داخله, والتى تساعد فى تحقيـق التوافق مع ما تفرضه الحياة فى المجتمع من التزامات.**(أبو الغار,1978: 171)**

وعلى الرغم من تعدد أساليب الضبط الاجتماعى كالعرف, والدين, والعـادات والتقالـيد, والتربية, إلا إنهـــا لم تعد كافيه لضبط سلوكيات الأفراد؛ حيث إنها تتكون من مجموعات متباينة من السكان ثقافيًا, واجتماعيًا, ولذلك يعتبر القانون هو الوسيلة التى تنظم سلوك الأفراد فى المجتمع تنظيمًا يحقق الأمن والاستقرار للفرد.

وأوضح ***(الشجراوى,2005: 42- 43)*** أهم وسائل الضبط الاجتماعى وهى:

- **الضبط الدينى:** من خلال القواعد الدينية التى تضبط سلـــوك الأفراد ومن خلال الثواب والعـقاب ليس فـى الحياة الدنيا فقط بل فى الدار الآخرة, ويعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعى.

- **الضبط القانونى:** ويعتبر القانون من أقوى الضوابط الاجتماعية وأبعدها أثرًا فى تنظيم الحيـاة الاجتماعية, حيث فيه إجبار واسع النطاق ملزم لجميع الأفراد على السواء, وهو مدون ومكتوب ومسنون.

- **الضبط العرفى:** ويميز العرف عن القانون بأن العرف عبارة عن إجراءات جمعية تخلفها الحياة الاجتماعيـة تدريجيًا فتنمو مع الزمن, وتستخدم من موافقة الأفراد العامة عليها, وقبولهم إياها سندًا وظهـرًا لذلك يصبـح أن يقال العرف تلقائى, منبعث من البيئة الاجتماعية ذاتها, أما القانون فيفرض عليها فرضًا, كأنمـا هـو خـــارج عنها ويراد إدماجه فيها.

- **الضبط التربوى:** تتعدد وسائله وتختلف هيئاته, فى الأسرة والمدرسة والتربية دائمًا مشروطة لأنهـا تمثل فى كل مجتمع الوسيلة التى يعتمدها فى إعداد الأفراد وتوجيهها على النحو الذى يحدده المجتمع.

من خـــلال ما سبق, يمكن القول: إن وسائـــل الضبط الاجتماعـــى متنوعـــة منهـــا الدين والأحكـــام الشرعية, ومنها القانون والعرف والتقاليد, وإن الضبط الاجتماعى هدفه الحفاظ على استقرار المجتمع ونظامـه وعلى حماية حقوق الناس والمحافظة على المصلحة العامة, كما أن تحقيق الضبط الاجتماعى يتم من خـلال أشكاله الرسمية وغير الرسمية, والأدوات والأساليب التى يستخدمهـــا, فالتربيـــة على الثقافة القانونيـــة بصفـــة خاصة هى الأداة لتحقيق الضبط الاجتماعى, فكلما كانت الأساليب المستخدمـــة – المتمثلة فى القانون– ذات قوة نافذة على الأفراد, ظهرت آثارها الإيجابية على المجتمع فى الالتزام بالقواعد القانونيـــة, ومَن ثَم تحقيـــق الأمـــن الاجتماعى.

2- تحقيق الوعى القانونى:

الوعى القانونى – كجزء من النسيج الثقافى للمجتمع- هو إجماع بين خصوصية موقف ما وعموميــة الفهم لهذا الموقف, وعلى ذلك ففهم القانون ليس ثابتًا بل متغيرًا باكتساب الخبرات, إذ توضح نتائج الأبحــاث أن موقف أى إنسان من القانون يحدد من خلال معرفته وخبراته وتصرفاته التى تزداد من خــلال الاستفســار وليس من خلال افتراضات وهمية حول ما حدث.(**القصاص,2002: 11)**

وانطلقت أهمية الوعى بالقانون من حقيقة أن الوعى بالثقافة القانونــية هو صورة متمازجــة وشاملة لكل أنواع الوعى وفى مقدمتها الوعى الاجتماعى, وهذا يعنى استيعاب الموظف أو العامل لكل ما يدور حولــه من علاقات ومفاهيم وأهداف من خلال تصورات قانونية سليمــة, وأن يتبنى هو بذاته القانون, ويعتبره قيمــه من القيم التى يحترمها, ويتعامل مع واجباته بوصفها شيئًا وجد لمصلحته, حاضراً له مستقبلًا لأبنائه, وهو أمر لا يتأتــى إلا من خلال منطق بناء وعيه بضــرورة وجود القانــون فى حياته وبفائدته, وبأنه جزء لا يتجــزأ من مسؤوليته الشخصية. **(القاضى,2017: 2)**

ولما كان القانون ضرورة اجتماعية فلا بد للموظفين والعمال من معرفة القواعد القانونــية التى تحكــم علاقاتهم وتصرفاتهم, بما يساهم فى أن تكون هذه العلاقات وتلك التصرفات فى حدود القانون ووفق الضوابط والقواعد المحددة به, لذا ظهرت الحاجة إلى الوعى به, ولا يقصد بذلك أن يتحــول الموظف أو العامل إلى رجل قانون, يحفظ نصوص القانون لكن يجب أن يكون لديه اهتمام للحصول على نصيب من القانــون, ولما كان هدف قانون العمل تنظيم علاقات العمل, وإشاعة العدل والمساواة داخل مؤسسات العمل, فإن وسيلته فى ذلك هى تحديد الحقوق والواجــبات, وذلك عن طريق إعطاء الموظف أو العامل حقًا أو تحميله واجبًا, فتعطيه بذلك سلطة تمكنه من العمل على جانب معين من علاقاتــه بالآخــرين, وبالتالى فإن كل حق مقابلــه واجب, فالاعتراف بحقوق الأشخاص يعنــى أنهم يتمتعون بها على أســاس من العدل والمساواة, مع إلزامهم فى الوقت نفسه بواجبات, لضمان أن يتمتع الشخص بحقه مع عدم إهداره لحقــوق الآخـرين. **(عبداللطيف,2016: 502- 503)**

بناءً على ما سبق, اتضح أن الوعى القانونى أدى إلى معرفة القواعد القانونية المنظــمة لسير العمــل داخل مؤسسات, ومن ثَم يتوقع من الموظفين والعمال الالتزام بالقوانين المنظمة

للعمـــل؛ حيث لا يتم إجـازة اعتذار الجهل بالقانون كدفاع, كما أن الوعـى بالحقوق التى ضمنها القانون للموظفين يؤدى إلى عدم إهدارها, وتجنب الكثير من المتاعب وبذل الجهد فى المخالفات والمواقف القانونية المختلفـة, وبالتالى فإن الوعى القانونى يساعدهم فى الحفاظ على وظيفتهم ومكانتهم العملية, وعدم الوقوع فى المخالفات القانونية, ومَن ثَم تحقيق الأمن الاجتماعى لكافة أفراد المجتمع بصفة عامة, والموظـفين والعمال بصفة خاصة داخل مؤسسات العمل.

3- تنمية الشعور بالمواطنة:

تعبر المواطنة عن ارتباط الـفرد بانتمائـه الوطنى للدولـة وما ينعكس علـــى ذلك من حصوله علـى الحقوق المترتبة على هذه الصفة, والالتزام بالقيام بالواجبات والمسئوليات الناتجة عنها تجاه الدولة التى ينتمى لها, حيث يرتبط مفهوم المواطنة بالقيمة الاجتماعية المتعلقة بقيمة الانتمـاء, والفرد بطبيعته الإنسانية يشعـر بالانتماء والولاء تجاه العديد من المؤسسات المحيطة به, وفى مقدمتها مؤسسة الأسـرة التى يشعر بالانتمـاء الاجتماعى لها, وكذلك المؤسسات السياسـية مثل الأحـزاب والجماعات السياسيـة التى يرتبط الفرد بانتمـاء سياسى لها, وكذلك مؤسسـات العمل التى يرتبط بها الفرد بانتمـاء اقتصـادى واجتـماعى لهـا, وكـل هـذه الانتماءات فرعية فى حين أن الانتماء الرئيس الذى يشترك فيه أفراد المجتمع هو الانتماء الوطنى لمؤسسـة الدولة, وهـى المؤسسـة التى تشكل المظلـة الأساسيـة التى تشـمل جميع هذه المؤسسات الفرعيـة.**(أبو صليب,2014: 64 -66)**

وعليه, اتضحت بعض قيـم المواطنـــة فيما يلى:

- المساواة:

تُعد المساواة هى حالة التماثل بين الأفراد فى المجتمع أمام القانون, بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية أو العقيدة الدينية, أو الفكر, أو التعليم, أو المهنة .**(ناصر,2003: 232)**

ويقوم مبدأ المساواة فى الإسلام على قاعدتين أساسيتين هما العموميـة والإطلاق, حيث يـقر الإسلام مبدأ المساواة على أساس من توحيد المعاملة وتكافـؤ الفرص بين الأفراد قانونًا وقضاءًا, والعدل بين الجميـع, ومراعاة كل من الجانب الروحى والمادى, ويحترم ذاتية الفرد.**(العامر,2003: 241)**

- **تحمل المسئولية:**

تعبر المسئولية عن استعداد الفرد للقيام بما يوكل إليه من واجبات فى المـواقف المختلفة, والمسئولية بهذا المعنى تؤكد على الجانب السلوكى وإلزام الفرد بما يـوكل إليه من أعمال, والمسئولية استعـداد فطـرى, واتضحت هذه القيمـة فى ممارسـة العديد من الواجبات مثل احـترام حرية الآخرين وخصوصيـاتهم, واحترام القانون.**(العطار,2018: 529)**

- **المسئولية الاجتماعية:**

يُعـد إحسـاس الفرد بأنه مسؤول- عـن الأفـراد الذين يعيشـون معه, وأنه مسؤول عن المكان الـذى يعيش عليه, والمكان الذى ينتمى إليه أيضاً- عنصرًا إيجابيًّا للمجتمع؛ حيث يدرك المخاطر التـى تهدد البيئة التى يعيش فيها بصفة عامة, ومؤسسة العمل التى ينتمى إليها بصفة خاصة.**(القزوينى,2007: 11)**

المسئولية الاجتماعية ظاهرة حديثة, تعنى التزام الفرد بقوانين المجتمع الذى يعيش فيه وتقاليده ونظمه سواء كانت وظيفية أو أدبية, وتقبله للعقوبات التى حددها المجتمع للخارجين عن نظمه.**(محمد,2019: 61)**

- **الحقوق:** إن مفهوم المواطنـة يتضمن التمتع بحقوق المواطنـة الخاصـة والعامـة, وهى فـى نفس الـوقت واجبات على الدولة وعلى المجتمع, ومنها الحق فى الأمن والسلامة, والصحة والتعليـم ونشر الثقافـة والعمـل والخدمات الأساسية, والحق فى التنقل وحريـة التعبير عن الرأى والإبـداع, والانتمـاء, والمشاركـة السياسيـة, والحق فى الحياة الكريمة, هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميـع المواطنين بدون استثناء. **(العربى,2014: 180)**

الواجبات: تختلف الدول عن بعضها فى الواجبات المترتبة على المواطن باختـلاف الفلسفـة التى تقوم عليهـا الدولة, ومن هذه الواجبات احترام النظام العام, وعدم خيانة الوطن, والحفاظ على الممتلكات العامـة والخاصة, والدفاع عن الوطن, والتكافل, والوحدة الوطنية, والمساهمة فى بناء وازدهار الوطـن, وهذه الواجبـات يجب أن يلتزم بها كل مواطن حسب قدراته وإمكانياته.**(العربى,2014: 180)**

بناءً على ما سبق, يمكن القول: إن قيـم المواطنة تعزز من الشعور بالأمـن الاجتماعـى؛ حيث إن المساواة بين الموظفين والعاملين بعضهم البعض أمام القانـون تحقق العدل بين الجميع, بالإضافة إلى أن الوعى بالثقافات المختلفة ومنها الثقافة القانونية المرتبطة

بالقوانين المنظمة للعمل ساعدت الأفراد على ممارسة المهارات الاقتصادية وفهم العلاقات التجارية, وبالتالى فإن هذه الممارسات ساعدت الأفراد على تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع بصفة عامة, وإلى مؤسسات العمل بصفة خاصة, ومَن ثَم الشعور بالأمن الاجتماعى.

4- **نبذ العنف فى مكان العمل:**

يعتبر العنف ظاهرة غير أخلاقية, حيث يُعد سلوكًا من السلوكيات اللاأخلاقية, سواء أكان ذلك على مستوى المجتمع أم على مستوى منظمات الأعمال, فالعنف يتضمن هيمنة طرف على آخر من خلال الإكراه أو الإذعان القسرى, لذلك فإنه يُشكل إهانة وتعديًا على حرية الآخرين مما جعله سلوكاً غير أخلاقى, وبالتالى فالأساس الذى تبنى عليه القواعد الأخلاقية هو تنظيم علاقات الأفراد بعضهم مع بعض ووضع قواعد للسلوك البشرى بحيث لا يؤدى سلوك فرد ما إلى تجاوز الحد والتعدى على مجال حقوق الآخرين.

(العيسى,2014: 77)

كما أنه يمكن إضافة أن العنف فى مكان العمل هو أحد الحوادث أو الحوادث المتراكمة على الموظف أو العامل الذى يتعرض لإعتداء جسدى أو هجوم بدنى, أو إيذاءً عاطفيًا عن طريق الضغط النفسى, المضايقة أو التهديد (علانيةً, سرًا, بشكل مباشر غير مباشر) فى الظروف ذات الصلة بالعمل مع احتمال التأثير سلبًا على الحقوق والكرامة والسلامة الجسدية أو الوجدانية للموظف أو العامل, والرفاهية, وعلى أداء العمل والتنمية الاجتماعية. **(عويس,2013: 88- 89)**

وتجدر الإشارة إلى أن التكاليف المرتبطة بالعنف فى مكان العمل اتضحت من عدة مستويات على النحو التالى **(ريان,2008: 169- 170):**

- **مستوى الفرد:** حيث تكون النتائج ممثلة فى المعاناة أو الشعور بالمهانة هذا فضلًاعن حدوث بعض العاهات المستديمة- خاصةً فى حالة العنف المادى- كل هذه الآثار تنتج فى شكل مستويات منخفضة للدافعية لدى أولئك الذين تعرضوا لشكل أو آخر من أشكال العنف فى مكان العمل, وكذلك شعورهم بعدم الثقة فى النفس والإحباط والغضب وعدم الاستقرار االنفسى, ويلاحظ أنه إذا لم تختفى أسباب العنف فى مكان العمل فإن الآثار المذكورة آنفاً لن تختفى, وربما تتطور مضاعفاتها فى شكل أمراض عضوية أو نفسية, وقد ينجم عن هذه الأمور إصابات أو حوادث أخرى فى مكان العمل.

– **مستوى المنظمة:** ينجم عن العنف فى مكان العمل حدوث اضطراب وفوضى فى مكان العمل, كما تحدث آثار سلبية على العلاقات بين الأفراد داخل المنظمة, وقد تنخفض الإنتاجية ومستويات الجودة وأحيانـاً تـقود آثار العنف فى مكان العمل إلى التأثير السلبى على الصورة الذهنية للمنظمة لدى المواطنين والعملاء.

– **مستوى المجتمع:** تشمل تكاليف العنف فى المجتمــع تكاليف الرعاية الصحية للمضارين وإعادة تأهيلهـم فى المجتمع, هذا فضلًا عن أن فقد أيام العمل وتوقف المنظمات وانخفاض انتاجيتها له آثاره على انخفـاض إنتاجية المجتمع ككل, أضف إلى ذلك أن المجتمع يدفع تكلفة العنف ممثلــة فى رعاية غير القــادرين والذين أصيبوا بحالات عجز كلى أو جزئى جراء تعرضهم للعنف فى مكان العمل.

بناءً على ما سبق, يمكن القول: إن العنف من الظواهر غير الأخلاقية, وإن حــدوث هذا العــنف فى مكان العمل أدى إلى حدوث دمار نفسى لكافة الأفراد, سـواء الموظفين أو العملاء داخل مؤسســات العمل, كما أن هناك عدد من السلوكيات العنيفـة التى أدت إلى إهــدار الطاقة البشريـــة, وحدوث إصابـات جسدية وأخرى نفسية, وهو ما ترتب عليه الشعور بالمهانة وأحيانًا الإصابة بالعجز الكُلى أو الجزئى, وحدوث الفوضى وخفض الإنتاجيــة, وانخــفاض مستوى الجــودة لدى مؤسسات العمــل, وبالتالى انخفاض إنتاجيــة المجتمع ككل مما أثر سلبًا على تحقيق الرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد, ومَن ثَم عدم الاستقرار المعيشى واضطراب الأمــن الاجتماعى, وبالتالى فإن نشر الثقافة القانونية للقوانين المنظمة للعمل لدى الطلاب يعمل على التوعية بالحقوق والواجبات وتعزيز القيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية التى اشتقت منها هذه القوانين, والتى تساهم فى نبذ العنف فــى مؤسسات العمل, وفــى المجتمع ككل, ومَن ثَم الإحســاس بالأمن الاجتماعى.

5– معالجة أزمة القيم:

إن التحديات والتحــولات المعاصــرة التى مر بها المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة كان لها الأثر المباشـر فــى اضطراب منظومــة القيـم لدى الشباب بصفـة عامة, ولدى العامــلين والموظفـين بالمؤسسـات بصفة خاصة, إضافة إلى واقع النظام التعليمى البيروقراطى الذى تحكمه الضغوط الإدارية, كان من الطبيعى أن تفقد العملية التربوية ديناميتها وتقل فرصة صنع القرار من قبل الطلاب, ولذا لم يحظ طــلاب الجامعــات فى مصر بهامش اهتمام فى

عمليـة صنع القرار التـربوى, هذا الواقع أدى إلى وجـود أزمة حقيقية أصـابت الثوابت والقيم الأصيلة للمجتمع, تجـلت هذه الأزمة فى العجـز عن إخراج جيل من الطلاب لديه شخصيـة وطنية واعية, قادرة على مواجهة المخاطر والتهديدات. **(الملاحى,2018: 182 – 183)** وتعبر القيم عن مجموع القوانين والأهداف والمُثل العُليا التى توجه الإنسان سواء فى علاقته بالعالم المادى أو الاجتماعى, لتحقيق الإطمئنان للجماعة الإنسانية. **(على,2015: 550)**

فالقيمـة هى ما يُمثل موضوع تفضيل أو تقدير أو رغبة عند جماعة من الذوات, وبذلك فهى ذات بعد اجتماعى, وهناك قيم كثيرة استقصاؤها يؤدى إلى الوقوف على تنوع بين قيم اقتصادية (النجـاح الاجتماعـى, الربح, الانتفاع...), وقيم حيوية (الصحة, الاستقرار...), وقيم أخلاقيـة ذات بعد سياسى (الحـرية, المسـاواة, الأخوة, التضامن, المواطنة, سيـادة القانـون), وقيم جماليـة (الفن, الجـمال, البعد الروحى...), قيم فكريـة (العقلانية, الحقيقية, الوضوح الموضوعية...), قيم انفعالية عاطفيـة, كالتعلق بشىء مـا (الأم, الوطـن, الحب, الصداقة السعادة, الشقاء...).**(عبد المطلب,2015: 549)**

وعليه, يمكـن توضيـح مصـادر قيم العمل التى تكونت من الروافـد الأساسيـة التاليـة كما يلى (قندوز,2017: 420- 421):

أ- التنشئة والخبرة: تعـد الأسرة من أهم مؤسسات الاجتماعية فى مجال اكتسـاب الفرد للقيم لأنها تحدد مـا ينبغـى وما لا ينبغى فى ظل المعايير الحضاريـة السائـدة وكذلك تستمـد القيم أهميتهـا عن طريق خـبرات وممارسات الفرد طوال مراحل حياته.

ب- الدين: تعتبر التشريعات السماوية والأديان المصدر الأساسى لأغلب القيم السائدة بين الأفراد.

جـ- التطبيع الاجتماعى: قد يكتسب الفرد قيمـه كما تكتسب أنماط سلوكه الأخـرى بالملاحظـة والتقليد وما يسمى بالتعلم الاجتماعى الناتج من تفاعل الفرد مع متغيرات بيئته.

د- جماعة العمل: عضوية الفرد فى جماعات العمل تعد مصدراً آخر للقيم.

هـ- وسائل الإعلام: لقد أصبحت وسائل الإعلام فـى هذا العـصر تؤدى دورًا مهمًا فى تكوين وغـرس ونقل الثقافة, فلها أهمية خاصة فى تنمية القيم.

و- تشريعات العمل: إن مجموعة التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائـح الصـادرة استنـادًا علـى المصادر التشريعية المعمول بها فى الدول, تعتبر من المصادر المهمـة لقيـم العمل

وذلك لأنها تضبط وتتحكم فى تسيير الإدارة فى الاتجاه الذى تراه يخدم سياسة الدولة وتحقيق أهدافها, ومن زاوية أخرى لأنها تعمل على تحديد الواجبات التى تفرضها الوظيفة, والمحظورات التى يتوجب عدم الاقتراب منها فى هذه الوظيفة.

تأسيسًا على ما سبق, يمكن القول: إن القانون جزء لا يتجزأ من القيم الاجتماعية والأخلاقية بصفة عامة, وقيم العمل بصفة خاصة, كما أن قيم العمل جزء من الأعراف والتقاليد والتشريعات السماوية, وجماعة العمل التى تُعد مصدرًا اجتماعيًّا لتنمية تلك القيم من خلال العلاقات الإنسانية, هذا بجانب وسائل الإعلام التى تنمى تلك القيم, كذلك التشريعات والقوانين واللوائح الصادرة عن تشريعات العمل, والتى ساهمت فى تحقيق مصالح الدولة, وذلك من خلال التحكم فى نظام إدارة مؤسسات العمل التى من واجبها خدمة أفراد المجتمع والسعى نحو تنميته, وبالتالى تعتبر سيادة القانون من القيم الأخلاقية والمُثل العُليا التى تحقق الأمن والاطمئنان لأفراد المجتمع, ومَن ثَم فإن الثقافة القانونية للقوانين المنظمة للعمل ساهمت فى ترسيخ هذه القيم داخل المجتمع بصفة عامة, وداخل مؤسسات العمل بصفة خاصة, مما يحقق لهم الشعور بالأمان والأمن الاجتماعى.

6- <u>مواجهة الفساد الإدارى</u>:

مَثل الفساد واحدًا من التهديدات الرئيسة ضد التنمية والإنصاف والعدالة والاستقرار والأمن الاجتماعى, والإنجاز للأجهزة الإدارية الذى ينشده أفراد المجتمع, فهو يلوث الخدمة العامة ويقلل الاستثمارات, ومع الاعتراف بأنه مسألة فى الأساس أخلاقية فإنه أيضاً مشكلة اتخاذ قرارات إدارية. **(المحاسنة,2014: 88)**

فالفساد فى الوظيفة العامة ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردى أو جماعى وتؤدى إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير ومن زاوية أخلاقيات الوظيفة العامة, فهو يعبر عن حصيلة الاتجاهات والأنماط السلوكية المتأصلة ليس فقط فى الهياكل الإدارية, بل فى المجال الاجتماعى ككل, وفى النمط الحضارى وفى قلوب وعقول الموظفين المدنيين والمواطنين على حد سواء, بينما من زاوية الأنظمة القانونية السارية فهو يُعبر عن القصور القيمى عند الأفراد, الذى يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة, وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية.**(ابن طريف,2017: 978- 979)**

وظهر الفساد الإدارى بصورة كثيرة ويرتدى عشرات الأقنعة, وله قدرة عالية على تطوير أساليبه فى التحايل والإلتفاف حول القوانين والنظم, فهناك ممارسات ومظاهر متعددة ومتباينة فى درجة خطورتها وعمق أثارها السلبية, ويرجع انتشار الفساد الإدارى إلى أسباب كثيرة متشعبة ومتداخلة ساهمت فى تنشيطه وتوفير الظروف الملائمة لبقائه ونمائه, ويمكن إجمالها فى ستة أسباب رئيسة تمثلت فى: أسباب شخصية, وأسباب اجتماعية وثقافية وأسباب تنظيمية ومؤسسية, وأسباب قانونية, وأسباب اقتصادية, وأسباب سياسية ***(السالم,2010: 16)***, فالفساد يعبر عن السلوك الخاطئ لاستخدام السلطة, ويظهر المعاملة التفضيلية لتحقيق مصلحة شخصية, أو يمنع وصول الحقوق إلى أصحابها.(**عساف,2018: 8)**

واتضحت أهم النتائج السلبية للفساد على مختلف نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية, كما يلى **(حسن,2018: 77)** :

أ- <u>أثر الفساد على النواحى الاجتماعية</u>: أدى الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع, وبروز التعصب والتطرف فى الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

ب-<u>تأثير الفساد على قيمة العمل</u>: أدى الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسى لفكرة التفريط فى معايير أداء الواجب الوظيفى وتراجع الاهتمام بالحق العام, والشعور بالظلم لدى الغالبية مما أدى إلى الاحتقان الاجتماعى وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة.

جـ- <u>تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية</u>: قاد الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- أثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفى مقدمتها الحق فى المساواة وتكافؤ الفرص, كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
- أدى إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقاً لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.
- قاد إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.

بناءً على ما سبق, يمكن القول: إن الفساد الذى تعددت أشكاله, وخاصةً الفساد الذى

ظهر فى صورة التحيز والإبتزاز والاستغلال الوظيفى والتسهيلات والمحسوبية والعمولات, أدى ذلك إلى حرمان بعض المواطنين من حقوقهم والإساءة لمؤسسات العمل, كما أنه أثر سلبيًّا على تحقيق التنمية وقلل فرص الاستثمارات وعوائدها على الموظفين والعاملين من ناحية, وعلى المجتمع من ناحية أخرى, وبالتالى فإن معرفة القوانين المنظمة للعمل أثرت إيجابياً على تحقيق المصلحة العامة, ومواجهة تلك السلبيات التى أفرزتها ظاهرة الفساد, ومَن ثَم تقوية الشعور الأمنى والإحساس بالسلام والأمن الاجتماعى.

7- <u>تحقيق التنمية البشرية</u>:

إن الثقافة ليست علمًا خاصًا لطبقة معينة من الشعب دون الأخرى, بل هى دستور تتطلبه الحياة العامة, بجميع ما فيها من ضروب التفكير والتنوع الاجتماعى, وخاصةً إذا كانت هى الجسر الذى يعبره الناس وصولًا إلى الرقى والتقدم والتحضر, وعلى هذه القاعدة فإن الثقافة تشمل فى معناها العام إطار حياة واحدة يجمع بين مختلف شرائح المجتمع, تتوحد بينها مدخلات مشتركة, وهى تهتم فى معناها بكل طبقة من طبقات المجتمع فيما يناسبها من وظيفة تقوم بها. **(أندراوس,2008: 84- 85)**

وتتجلى أهمية التنمية الثقافية فى كونها قادرة على مؤازرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية, فهى تسعى لتطوير السلوك الإنسانى, بغرس أنماط واتجاهات وعادات سلوكية وفكرية عامة ومشتركة بين الجماهير, والوصول إلى المستوى الأرفع من القدرة على التصرف والتصور فى المواقف الفكرية والاجتماعية المختلفة, فالثقافة فى نظر العمال ليست وقفًا على الفنون والآداب, وإنما الثقافة فى نظرهم عامة تشمل جميع العلوم والتكنولوجيا والفنون بكل أنواعها, والألعاب الرياضية فضلًا عن الثقافة الاجتماعية الضرورية المتصلة بنواحى الاقتصاد ونقابات العمال والسياسة والتشريعات القانونية, بحيث تكون الثقافة وحدة متماسكة, فكل عنصر فيها يؤثر فى العناصر الأخرى.**(نصار,2015: 135)**

ونظراً لارتباط مفهوم التنمية البشرية بحياة الإنسان وتطورها, فإن أول وأهم المفردات التى ظل هذا المفهوم يعنى بها تتألف من قسمين رئيسين يتعلق الأول بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية, وذلك بغية زيادة طول عمره ومستواه التعليمى, أما الثانى فيتعلق بتحسين الأحوال الاقتصادية باعتبارها مفتاح التنمية البشرية.

(خميس,2003: 19)

ولما كان الأمن الاجتماعى هو حالة من التوازن الوجدانى بين الحقوق والواجبات لدى الفرد ينجم عن تفاعل دينامـــى بين مـؤثرات البعد الاقتصـــادى والاجتماعى للتنمـية وكذلك البعـــد السياسى الذى يقوم على ممارسة الحرية والديمقراطية بالإضافة إلى أبعاد الأمن القومى والبعد القِيمى بجناحيـــه أصول العقـيدة والبعد الحضارى, وأخيرًا وليس آخر القدرات التى توفر الاستيعاب التقنى, ولكل بعد من هذه الأبعاد عوامل ومؤثرات يتداخل بعضها البعض ويكون نتاجها تحديدًا لمسئولية الفرد والجماعة وإدارة الحكم فى تحقيق أهداف التنمية.

(وهدان,2001: 260)

وعليه, فإن العلاقة بين الأمن والتنميـــة هى علاقة مركبـــة لأنها ببساطـــة هى علاقة بين ظاهرتين كل منهما ظاهرة مركبة, أى أن العلاقة بين الأمن والتنميـــة ليست علاقة بسيطة, وذلك رغم أن تحقق أى منهمـــا يساعد على تحقيق الأخر, وبمعنى آخر فإن التنمية لا تتحقق فى غياب الأمـن كما أن إخفاق جهود التنميـــة لابد وأن تقود إلى تهديد الأمن, إن كلًا من الأمن والتنمية هو شرط لوجود الآخر, لكن فيما وراء هذه العلاقـة القوية والتى تبدو مبسطة بين الأمن والتنمية, فإن الصلة بين المفهومين والظاهرتين تصـاغ فـى ضوء العديـد من المتغيرات والعوامل الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسيـــة التى تعمـل أثرهـا على المستويـــات الوطنيـــة والإقليمية والدولية.**(علوى,2001: 81)**

تأسيسًا على ما سبق, يمكن القول: إن التنمية الثقافيـة هدف من أهداف التنميـة البشرية؛ حيث يُعـد الإنسان غاية التنمية, وبالتالى فإن تغيير المجتمع للأفضـل وتنميته تنميـة شاملة قائم على التغيير الإيجـابى للإنسان وتنميته فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية, وذلك من خلال التعليم ونشـر الثقافـة, وهو ما يؤدى إلى تحقيق التوازن الوجدانـى بين الحقوق والواجبات للإنسان وإحساسه بالأمن, ودفعه لتحقيق المزيد من العمل وإعلاء شأن العملية الإنتاجية, وبالتالى الارتقاء بمستوى الدخل القومى, ومَن ثَم اتضحت العلاقة بين الأمن وتنميـة الإنسان بصفـة عامة, والأمن الاجتماعى والتنمية الثقافية – للقوانين المنظمة للعمل– للإنسان بصفة خاصة, الأمر الذى يعنى أن الأمن الاجتماعى والتنمية الثقافية وجهان لعملة واحدة.

المحور الثالث: تصور مقترح لتفعيل متطلبات الأمن الاجتماعى.

تناول هذا المحور وضع تصور مقترح لتفعيل متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعى, وأخذ بعين الاعتبار السلبيات التى أعاقت تطبيق تلك المتطلبات, وفقًا للخطوات التالية:

أولاً: أهداف التصور المقترح:

تمثلت أهداف التصور المقترح فيما يلى:

– تأكيد أهمية دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تحقيق الأمن الاجتماعى.

– طرح آليات وإجراءات عملية وعلمية تتخذها الجامعة فى سبيل معرفة الطلاب بالقوانين المنظمة للعمل.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح:

انطلق التصور المقترح من عدة ركائز اتضحت فيما يلى:

– ركائز الأمن الاجتماعى (سيادة القانون– التسامح ونبذ العنف– التعايش– المشاركة– الشعور بالمسئولية – المواطنة).

– دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تقليل قضايا العمل, والمنازعات القانونية التى تعانى منها مؤسسات العمل.

– معالجة أزمة القيم الأخلاقية والعملية, ومواجهة التعصب والتطرف فى الآراء داخل مؤسسات العمل.

ثالثاً: أسس التصور المقترح:

اتضحت فيما يلى:

1– أهمية تفعيل دور الثقافة القانونية المرتبطة بالقوانين المنظمة للعمل فى تحقيق الأمن الاجتماعى.

2– التركيز على مبادئ القوانين المنظمة للعمل؛ لتحقيق الأمن الاجتماعى فى مؤسسات العمل بصفة خاصة, وفى المجتمع بصفة عامة.

– قدرة الأفراد على التعايش, والتسامح, ونبذ العنف بناءً على أسس من القيم الأخلاقية والمبادئ القانونية.

رابعاً: معوقات تحقيق التصور المقترح:

- ضعف الاستثمار الأمثل للموارد, سواء أكانت موارد طبيعية أو بشرية.
- ضعف تفعيل مبدأ الشورى داخل مؤسسات العمل.
- القصور فى تطبيق القانون دون تمييز داخل مؤسسات العمل بصفة خاصة, وداخل المجتمع بصفة عامة.

خامساً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

تطلب تنفيذ التصور المقترح توافر بعض المتطلبات منها:

1- متطلبات خاصة بتحقيق سيادة القانون:

- معرفة الأفراد للقواعد القانونية التى تحكم علاقاتهم وتصرفاتهم داخل مؤسسات العمل.
- فهم الموظفين للقوانين وتطبيقاتها فى ضبط العمل وتحقيق متطلباتهم.
- تنظيم علاقات العمل, وإشاعة العدل والمساواة داخل مؤسسات العمل.

2- متطلبات خاصة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج, وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- الاستثمار الأمثل للموارد, سواء أكانت موارد طبيعية أو موارد بشرية.
- اشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد.
- توفير الخدمات الثقافية.

3- متطلبات خاصة بمواجهة الفساد الإدارى:

- تطبيق القانون دون تمييز بين الموظفين والعمال داخل مؤسسات العمل.
- إجادة استعمال السلطة الرسمية, والممارسة الأمينة للصلاحيات.
- عدم التفريط فى معايير أداء الواجب الوظيفى والرقابى.

4- متطلبات خاصة بتنمية شعور المواطنة:

- المحافظة على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد.
- تنمية الوعى بالتراث الثقافى, وقيم المواطنة مثل: المسئولية الاجتماعية, والمشاركة, والانتماء, والمساواة.

سادساً: آليات تنفيذ التصور المقترح:

– امتثال الأفراد للقواعد والقوانين التى تنظم علاقات العمل, ومعرفة الأفراد ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

– توافر الشروط المهنية والوظيفية التى تعمل على تأمين مسيرة العمل بطريقة قانونية وتنظيمية وإدارية مناسبة.

– تعاون أفراد المجتمع داخل مؤسسات العمل لبناء اقتصاد قوى تزدهر به مؤسسات المجتمع ويستتب فيه الأمن الاجتماعى.

– تقدير الأفراد للسلطة والصلاحيات الممنوحة لهم, والمواكبة للمسئولية المخولة لهم فى منصب العمل داخل المؤسسة.

– بناء قواعد سليمة للعلاقة بين أفراد المجتمع تقوم على أسس من القيم الإنسانية.

خاتمة:

لقد تناول هذا البحث مفهوم الأمن الاجتماعى الذى تناوله العديد من المفكرين, هذا بجانب توضيح العلاقة بين الثقافة القانونية للقوانين المنظمة للعمل وتحقيق الأمن الاجتماعى التى اتضحت من خلال سيادة القانون, وتنمية الوعى القانونى, وتنمية الشعور بالمواطنة, ونبذ العنف فى مكان العمل, ومعالجة أزمة القيم, مواجهة الفساد الإدارى, وتحقيق التنمية البشرية.

المراجع:

- أندراوس, تيسير (2008): دور الجمعيات والأندية الطلابيــة فى تنمية ثقافة الطلبة فى الكليات الجامعيــة التابعة لجامعة البلقان التطبيقية, **مجلة الثقافة والتنميــة,** (ع 26), (س8), جمعية الثقافة من أجل التنمية.
- إبراهيم, مصطفى خليفة (2011): العدالة الاجتماعيــة والأمن الاجتماعــى من منظور توزيع الثروة علــى الليبين(دراسة تحليلية لدور صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى), **المؤتمــر العلمــى الدولــى الرابــع والعشرون,** (مج5), كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان.
- ابن طريف, محمد عبد المحسن محمد (2017): طرق مواجهة الفساد فى الوظيفة العامة, **مجلــة العلــوم القانونية والاقتصادية,** (مج 59), (ع 2), كلية الحقوق, جامعة عين شمس.
- أبو الغار, إبراهيم (1978): **دراسات فى علــم الاجتمــاع القانونــى,** دار المعارف, القاهرة.
- أبو صليب, فيصل(2014): مفهوم المواطنة والمسؤولية المجتمعية, **مجلــة الكويت,** (ع 370), الكويت, وزارة الإعلام.
- الجعفرى, نعمات بنت محمد عبدالرحمن (2015): تعزيز الأمــن الاجتمــاعى لدى المــرأة فــى المدرســة النبوية: دراسة موضوعيــة فى أحاديث الصحيحين, **مجلــة كليــة دار العلــوم,** (ع84).
- حسن, انتصار طه عبدالوهاب (2018): دور منظمات المجتمع الأهلى والمدنى فى مكافحة الفساد المالى والإدارى فى مصر وأسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة, **مجلــة الخدمــة الاجتماعيــة,** (ع 59), (ج 8), الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.
- الخاقانى, عيسى (2007): المبادئ الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعى, **مؤتمــر الأمــن الاجتماعــى " تطلعــات وتحديــات ",** فى الفترة من (29-31 أكتوبر), المجلــس الأعلى للشئــون الإسلاميــة البحــرين.
- الخليفى, ناصر (2007): أثر الأمــن الاجتماعى فى حيــاة الأفراد والمؤسســات والدول **مؤتمــر الأمــن الاجتمــاعى" تطلعات وتحديــات",** فى الفترة من (29-31 أكتوبر), المجلــس الأعلى للشئــون الإسلاميــة البحــرين.

– خميس, موسى يوسف (2003): التنمية البشريـــة المستدامـــة: المفهوم. الأهـداف. المنهجية, **المجلـــة الثقافية**, (ع58), الجامعة الأردنية.

– ريان, عادل ريان محمد (2008): العنف فى مكان العمل: الظاهرة والأشكال وسبل العلاج **مجلــة كليـــة التجارة للبحوث العلمية**, (ع 44), كلية التجارة, جامعة أسيوط.

– الزعبى, على زيد (2018): محددات الأمن الاجتماعى ومخاطـره: دراسة استشرافية على عينة من طلبة جامعـة الكويت, **مجلة دراسات الخليج والجزيـرة العربيـــة**, (س 44),(ع 169), إبريل, جامعة الكويت, الكويت.

– السالم, عبدالله عبد الكريم (2010): نحو تأسيس ثقافـــة تنظيميـــة تحارب الفســـاد الإدارى فى المنظمات العامة, **مجلة البحوث الإدارية**, (مج 28), (ع1), أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

– سليم, سلوى على (1985): **الإســـلام والضبط الاجتماعـــى**, مكتبة وهبة, القاهرة.

– الشجراوى, صباح صالح (2005): أساليب الضبط الاجتماعى وعلاقتها بمفهوم الذات ومركز الضبط عند طلبة المرحلة الأساسية فى المدارس الأردنية, **دكتـــوراه**, كلية الدراسات التربوية العليا, جامعـة عمان العربية, الأردن.

– صالح, ناهد وآخرون (2013): **الشباب المصرى همومه واهتماماته, التقرير الاجتماعى المصرى " المجلد الثانى "** , المركز القومـى للبحوث الاجتماعيـة والجنائيـة, مشـروع التقريـر الاجتماعى المصرى, القاهرة.

– الطاس, هيثم (2018) : **قانـون العمـل**, منشورات الجامعة الإفتراضية السورية, الجامعة الإفتراضية السورية, سوريا.

– العامر, عثمان بن صالح (2003): المواطنـــة فى الفكـر الغربى المعاصـــر " دراسة نقديـة من منظـور إسلامى", **مجلة جامعـــة دمشق**, (ع 1), (ج19), جامعة دمشق, سوريا.

– عبد اللطيف, إيمان يسن (2016): الوعى القانونى لدى المعلمين " دراسة تحليلية", **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**, (مج22), (ع3), كلية التربية, جامعة حلوان.

– عبد المطلب, صبرى بديع (2015): التغيرات المرتبطـة بأزمـــة القيم لـــدى الشباب الجامعى المصـــرى, المؤتمر القومى التاسع عشر العربى الحادى عشـر لمركز تطوير التعليم الجامعى بالتعـــاون مع مركز التعليم المفتوح جامعة عين شمس, " **التعليم الجامعى العربى**

وأزمة القيم فى عالم بلا حدود ", فى الفترة من (16- 17 سبتمبر), دراسات فى التعليم الجامعى, جامعة عين شمس.

- العربى, هشام يوسف مصطفى على (2014): أدوار أعضاء هيئة التدريس فى ترسيم قيم المواطنة لدى طلبة كلية التربية بالعريش على ضوء متطلبات المجتمع المصرى بعد ثورة 25 يناير, **مجلة دراسات تربوية ونفسية,** (ع82), كلية التربية, جامعة الزقازيق.

- عساف, محمود عبد المجيد (2018): مدى تطبيق مبادئ الحوكمة فى الجامعات الفلسطينية وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية فى مكافحة الفساد, **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى**, (مج11), (ع37),
جامعة العلوم والتكنولوجيا, اليمن.

- العطار, محمد محمود (2018): دور المؤسسات التربوية فى تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال فى المملكة العربية السعودية " المسجد نموذجاً", **مجلة كلية التربية,** (ع 179), (ج 2), جامعة الأزهر.

- على, مفيدة إبراهيم (2015): واقع أزمة القيم فى الجامعات العربية عامةً والمصرية خاصةً, المؤتمر القومى التاسع عشر العربى الحادى عشر لمركز تطوير التعليم الجامعى بالتعاون مع مركز التعليم المفتوح جامعة عين شمس, " **التعليم الجامعى العربى وأزمة القيم فى عالم بلا حدود "**, فى الفترة من (16- 17 سبتمبر), دراسات فى التعليم الجامعى, جامعة عين شمس.

- علوى, مصطفى (2001): الأمن والتنمية فى النظرية والتطبيق, **مجلة النهضة,** (ع 6), (مج2), كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.

- عمارة, محمد (2009): **مقومات الأمن الاجتماعى فى الإسلام**, مكتبة الإمام البخارى للنشر والتوزيع, القاهرة.

- عويس, راوية عبد القادر (2013): أثر العنف فى مكان العمل على الأداء التنظيمى بالمنظمات العامة, **مجلة القراءة والمعرفة**, (ع 143), كلية التربية والجمعية المصرية للقراءة والمعرفة, جامعة عين شمس.

- العيسى, حسن محمد حسن (2014): العنف فى مكان العمل إختبار العوامل المؤثرة فى سلوك العنف الممارس ضد الكادر الطبى فى المستشفيات الأردنية, **المجلة العربية للإدارة,** (

مج 34), (ع 1), المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

– القاضى, خالد (2017): الاستراتيجية الوطنية للثقافة القانونيـــة فى مصر, صحيفة الأهـــرام الإلكترونيـة, متاح على الموقع الإلكـترونى , https://lym.news/a/1055637تاريخ الاسترجاع (2020/10/11, س 4م).

– القصاص, مهدى محمد (2002): الرؤى المتباينة عند القروييـن فى فهـم القانـــون: دراسة سوسيولوجيـــة لبعض عناصر الثقافة الشعبية, **مجلـــة الثقافـــة الشعبيـــة,** (ع3), المركز الحضارى لعلوم الإنسان والتراث الشعبى وكلية الآداب, جامعة المنصورة.

– القزوينـى, محسـن باقـر محمد الصالح (2007): مقـومـات الأمـن الاجتمـاعى فـــى الإســـلام وآليـــات تحقيقـه, **مجلـــة أهل البيت عليهم الســلام,** (ع7), جامعـة أهل البيت عليهم السـلام, كربلاء, العراق.

– قندوز, منير (2017): التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على قيم العمل فى المجتمـع الجزائرى, **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية,** (ع 13), جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

– المحاسنة, محمد عبد الرحيم عبد الرحمن (2014): أثر الفساد الإدارى فى عرقلة برامج التطـوير الإدارى: دراسة ميدانية على العاملين فى الدوائر الحكومية فى محافظات القريات فى المملكة العربية السعودية, **مجلـــة دراسات إدارية,** (ع12), (مج6), كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, العراق.

– محمد, أسماء سامى عبد الباقى (2019): أثر التدريس القائم على متطلبات العمل الاجتماعى فى تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طالبات المرحلة الثانوية من خلال مناهج الاقتصاد المنزلى وعلوم الحياة الأسرية, **مجلة البحث العلمى فى التربية**, (ع20), كلية البنات, جامعة عين شمس.

– مكاى, ليان(2015): **نحو ثقافـة سيـادة القانـون "استكشاف الاستجابات الفعالـة للتحديات القائمـة أمام تطبيق العدالة والأمن"** دليل عملى, معهد الولايات المتحدة للسلام, واشنطن, الولايات المتحدة الأمريكية.

– الملاحى, وفاء مجيد (2018): أزمة القيم لدى الشباب المصرى ودور المؤسسات التربوية حيالها " دراسة تحليلية", ورؤية مستقبلية, **مجلة دراسات نفسية وتربوية,** (ع 101), (ج 2).

– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2019): تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم "دليل لواضعى السياسات", اليونسكو والأمم المتحدة.

– ناصر, إبراهيم (2003): **المـــواطنـــة**, دار مكتبة الرائد العلمية للنشر, عمان.

– نصار, تركى إبراهيم كايد (2015): دور الحركة المسرحية فى التنمية الثقافية, **المجلـة الأردنيـــة للعـــلوم الاجتماعية,** (ع1), (مج8), عمادة البحث العلمى, الجامعة الأردنية.

– وهدان, نادرة عبد الحليم (2001): الأمن الاجتماعى والتنميـة (معهد التخطيط القومى 12 – 13 أكتوبر 1999), **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط,** (ع 2), (مج 9), معهد التخطيط القومى.

المراجع الأجنبية:

- Corinne, Heaven and Others (2011): **Assessing Human Insecurity Worldwide the Way to A Human Security Index**, institute for development and peace.

- Krause, Keith (2005): Human Security in the Arab World Reflections From an Outsider In**, International Conference on Human Security in the Arab State, Human Security in the Arab State**, Jointly organized by UNESCO and the regional human security center in Amman, UNESCO.

- Morgan, Earl Contan (2002): Globalization and human Security "Anew - gramscian perspective, **the international Journal of peace studies**, VOL (7), NO (2).